

كتاب في

علم الحديث

«كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع»

تأليف

الحافظ أبي عمر عثمان بن سعيد الداني

المتوفى سنة ٤٤٠ هـ

تحقيق

علي بن أحمد الكندي المرز

مؤسسة بيتنا للنشر والتوزيع
بإشراف الأمانة العامة لجامعة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢١٢٩١ / ٢٠٠٦م



مؤسسة أبوظبي للنشر والتوزيع
دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي

ص.ب: (٥٠٤٠٣) - فاكس: (٠٢٨٨٤٤٠٧٧)



دار المجما' للنشر والتوزيع

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي

شارع الدفاع - مقابل نادي الوحدة - أبو ظبي

هاتف: ٠٠٩٧١٢٦٤١٢٧٤٧ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٦٤١٧٦٦٧

التوزيع في جميع أنحاء العالم



٦ شارع عزيز فأنوس - منسبة التحرير - جسر السريس - القاهرة

هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ - فاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ - جوال: ٠٠٢٠٢/١٠٦٠١٤٩٧٨

E-Mail: Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِ الله فلا مُضِلَّ له، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هادي له، وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أَمَّا بعد:

إِنَّ الله تعالى أرسل رسوله بالحق بشيراً ونذيراً، وأنزل معه القرآن العظيم
سراجاً منيراً، وتكفل - جل وعلا - بحفظه من التحريف تبديلاً وتغيراً، قال تعالى:
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ووكّل تبيانه إلى رسوله الأمين ﷺ، فقال - جل وعلا - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ
لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

فكما أن الله - جل وعلا - حفظ لنا هذا القرآن، فكذلك حفظ لنا ما يُبينه
ويوضحه للناس، وهي سُنّة نبينا ﷺ، التي بينت مجمله، وخصصت عمومه،
وقيدت مطلقه، وأبانت عن معانيه، فلما كانت السُنّة بترككم المكانة العظيمة والمنزلة
الرفيعة للقرآن؛ رَغِبَ النبي ﷺ في حفظها وحملها وتعليمها، فقال: «نَضَرَ الله امرأً

سَمِعَ مقالتي، فوعاها، وحفظها، وأداها كما سمعها»^(١).

فَسَخَّرَ اللهُ تعالى لها رجالاً يَرَحِلُونَ من أجلها، فيفارقون البلاد والأهل والأولاد كي يحملوها، وَيَتَحَمَّلُوا أعباءها، ثُمَّ يُؤَدُّونَهَا لمن بعدهم صافيةً نقيةً، فله الحمد سبحانه والمنة على ما أنعم على هذه الأمة من حفظ الكتاب العزيز والسُّنة.

ولما كان أواخر عصر التابعين حدث تدوين الآثار وتبويب الأخبار، وكان قبل ذلك قليل من الصَّحابة ممن يُدَوِّن الحديث؛ لاعتمادهم على الحفظ، ومن ثمَّ تتابع العلماء في تصنيف الكتب حتى كثرت التأليف والتصنيف في شتى علوم الحديث، وما ذلك إلاَّ للمُحافظة على السُّنة والآثار، والحرص على تعلمها وتعليمها ونشرها في جميع الأمصار.

ومن العلماء الذين ساهموا في التصنيف في علم الحديث: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني المقرئ - رحمه الله -، فصنف في علم الحديث هذا الكتاب الصغير الذي بين يديك، وإن كان غالب ما فيه منقولاً من كتاب «معركة علوم الحديث» للحافظ أبي عبد الله الحاكم، إلاَّ أنَّ المؤلف زاد فيه زيادات قليلة مفيدة، وأتى ببعض الأمثلة التي ليست عند الحاكم.

والكتاب عبارة عن جوابٍ على سؤال ورد للمؤلف - رحمه الله - عن طريقة نقل الآثار، وكيفية المسند، والمرسل وغير ذلك كما ذكر في أوَّل الكتاب.

(١) وهو حديث صحيح متواتر، جمع طرقه أبو عمرو المديني في جزء حَقَّقَهُ الشيخ بدر البدر، وكذلك جمع طرقه، وتكلم عليه روايةً ودرايةً العلامة عبد المحسن العباد في كتاب: «دراسة حديث نضر الله امرأً»، وانظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ٣٥١) تحقيق الشيخ مشهور.

* تنبيه:

إنَّ كلَّ مَنْ يذكُر هذا الكتاب، أو ينقل منه لا يذكُر له عنوانًا؛ ولهذا أثبتُّ له العنوان الذي كتب في الوجه الأول من المخطوطة وهو: «كتاب في علم الحديث». ثمَّ وَقَفْتُ على كتاب «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» للدكتور عبد الهادي حميتو، فذكر هذا الكتاب في (ص ٤٧) باسم: «جزء في علم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع».

قلت: الاسم الذي ذكره الدكتور عبد الهادي ليس له مستند، وإنما هو وقف على ذكره في كتب ابن رشيد الفهري كما سيأتي، والذي جاء في رحلة ابن رشيد (٢٣ / ٦) هو: «كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع»؛ ولهذا أضفت هذا الاسم مع ما كتب على النسخة الخطية، والله أعلم.

* نسبة الكتاب لأبي عمرو الداني :

- الذي يدل على صحة نسبة هذا الكتاب للإمام الداني عدَّة أمور أبرزها:
- ١ - ما كتب في الوجه الأول من المخطوطة وهو: «كتاب في علم الحديث» تأليف الشيخ الإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني - رحمه الله -.
 - ٢ - ما كتب في مواضع من الكتاب كقوله: قال أبو عمرو، أو: قال عثمان بن سعيد.
 - ٣ - نسبة إليه الشيخ محمد بن عمر بن رشيد الفهري المتوفى سنة (٧٢١هـ) في كتابه «السنن الأبين» (ص ٥٩) عند الكلام على المعاصرة واللقى حيث قال: «وإلى هذا المعنى أيضًا ذهب الحافظ أبو عمرو المقرئ الداني في جزءٍ له وضعه في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع، فقال: المسند من الآثار الذي لا إشكال في

اتصاله هو: ما يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه بسن يحتملها، وكذلك شيخه عن شيخه إلى أن يتصل الإسناد إلى الصَّحَابِي إلى رسول الله ﷺ.

والجزء الذي عناه الفهري هو هذا الكتاب، وما نقله عن الداني هو في (ص ١٧) منه.

وكذلك نسبه إليه ابنُ رشيد في رحلته (٢٣ / ٦) عند ذكر الكتب التي سمعها من شيخه ابن الغماز، فقال عن شيخه: «وقرأ كتاب بيان المسند والمرسل والمنقطع لأبي عمرو الحافظ». كما في «معجم مؤلفات أبي عمرو» (٤٧-٤٨).

٤- عزو الحفاظ في كتب مصطلح الحديث بعض الأقوال لأبي عمرو الداني، وهي موجودة في هذا الكتاب، فانظر على سبيل المثال: «صيانة صحيح مسلم» (ص ١٣١) لابن الصلاح، و«النكت» (ص ١٤٢) للزركشي، و«المنهل الروي» (ص ٤٨) لابن جماعة، و«شرح التقريب» في النوع الحادي عشر للسخاوي، و«تدريب الراوي» (١ / ٢٤٥)، (١ / ٢٤٦) للسيوطي.

٥- الشيوخ التي رويت الأحاديث المسندة في الكتاب من طريقهم هم شيوخ أبي عمرو الداني.

* النسخة الخطية وعملها فيها:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية وحيدة -فيما أعلم-، محفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم (٣١٨٢٢٦)، تحتوي على (١٥) قطعة، خطها نسخي واضح، نسخت من نسخة كتبت في الثاني عشر من جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وستمائة بمصر، كما في الورقة الأخيرة من المخطوطة.

قُمْتُ بنسخ المخطوطة وفق قواعد الإملاء الحديثة، ثم خَرَجْتُ الأحاديث من غير استقصاء في العزو، وَبَيَّنْتُ حكمها من حيث الصَّحَّة والضعف، وترجمت لبعض الرِّجَال الذين ذُكروا في الكتاب، وقُمْتُ بتوثيق الأقوال، وعزوها إلى مصادرها الأصلية بحسب الإمكان، وعَلَّقْتُ بعض التعليقات بما تقتضيه الحاجة. وكتبت مُقدِّمة صغيرة بين يدي الكتاب، ثمَّ ترجمت للمؤلف - رحمه الله - ترجمة مختصرة، وصنعت فهرس للكتاب تُقَرِّب فحواه، وتُرتب فوائده.

وأخيراً:

أَسْأَلُ الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب مؤلفه، ومحققه، وقارئه، ويجعله خالصاً لوجهه سبحانه، وصلى الله على محمد وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

علي بن أحمد الكندي المرر

١٠/محرم/١٤٢٧هـ

٢٠٠٦/٢/٩م

المنطقة الغربية - الإمارات

ترجمة المؤلف^(١)

* اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ، المجود المقرئ: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم الأندلسي، القرطبي ثم الداني، ويعرف قديمًا بـ: «ابن الصيرفي».

* مولده ونشأته:

قال أبو عمرو الداني - فيما يرويه عن والده -: «إنَّ مولدي في سنة إحدى وسبعين وثلثمائة، فابتدأتُ بطلب العلم في أول سنة ستٍّ وثمانين، ورحلتُ إلى المشرق سنة سبعٍ وتسعين، فمكثتُ بالقيروان أربعة أشهر، ثم توجَّهتُ إلى مصر، فدخلتها في شوال من السنة، فمكثتُ بها سنةً وحجَّجتُ».

قال: «ورجعتُ إلى الأندلس في ذي القعدة سنة تسعٍ، وخرجتُ إلى الثغر في سنة ثلاثٍ وأربعمائة، فسكنتُ سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعتُ إلى قرطبة، وقدمتُ دانية سنة سبعٍ عشرة وأربعمائة».

فسكن فيها، ولم يخرج منها إلى أن وافته المنية فيها - رحمه الله -.

(١) مصادر ترجمته كثيرة، منها: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١٠٩/٤)، و«الصلة» (٣٨٥/٢) لابن بشكوال، و«سير أعلام النبلاء» (٧٧/١٨)، و«شذرات الذهب» (٤٤٣/٣).

* شيوخه:

سمع من: أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب صاحب البغوي، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد بن النحاس المصري، وأبي عبد الله بن أبي زَمَنِين، وأبي الحسن القابسي، وأبي ذر الهروي .. وغيرهم^(١).

* تلاميذه:

حَدَّثَ عنه: ولده أبو العباس، وأبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح، وأبو بكر محمد بن المفرج البطليوسي، وأبو عبد الله محمد بن مزاحم، وأبو عبد الله محمد بن فرج المغامي .. وغيرهم خلق كثير.

* عقيدته:

لا شك أنَّ الإمام أبا عمرو الداني سلفيُّ المعتقد، من أهل السُّنَّة والجماعة، مُتَّبِع لمذهب السَّلف الصَّالح في أصول الدِّين، وكتبه التي صَنَّفَهَا أكبر دليل على ذلك، فمن كتبه: «الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات» الذي بيَّن فيه معتقد أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث، ورَدَّ فيه على أهل الضَّلال من الأشاعرة والمعتزلة والجهميَّة.

ومن كتبه كذلك: «الأرجوزة المنيهة» التي قال فيها:

وَمَنْ عَقُودِ السُّنَّةِ الْإِيْمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ
وَبِالْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الْأَثْمَةِ عَنِ النَّبِيِّ

(١) وانظر: «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني» للدكتور عبد الهادي حميتو.

وقال:

كَلَّمَ مُوسَى عَبْدَهُ تَكْلِيمًا
كَلَامُهُ وَقَوْلُهُ قَدِيمٌ
وَالْقَوْلُ فِي كِتَابِهِ الْمُفَصَّلِ
عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ
مَنْ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ
وَلَمْ يَزَلْ مُدَبِّرًا حَكِيمًا
وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ الْعَظِيمِ
بَأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُنَزَّلُ
لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا بِخَالِقٍ
أَوْ مُحَدَّثٌ فَقَوْلُهُ مُرُوقٌ

وقال:

أَهْوَنُ بِقَوْلِ جَهَنَّمَ الْخَسِيسِ
ذِي السُّخْفِ وَالْجَهْلِ وَذِي الْعِنَادِ
وَالْجَاحِظِ الْقَادِحِ فِي الْإِسْلَامِ
وَوَاصِلِ وَبَشَرِ الْمَرِيسِ
مُعَمَّرِ وَابْنِ أَبِي دَوَادِ
وَجِبْتِ هَذِي الْأُمَّةَ النُّظَامِ

وقال:

فَمِنْ صَحِيحٍ مَا أَتَى بِهِ الْأَثَرُ
نُزُولُ رَبِّنَا بِلَا امْتِرَاءِ
مِنْ غَيْرِ مَا حَدٌّ وَلَا تَكْيِيفِ
وَرُؤْيَا الْمُهْنِمِينَ الْجَبَّارِ
وَشَاعَ فِي النَّاسِ قَدِيمًا وَانْتَشَرَ
فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ
سُبْحَانَهُ مَنْ قَادِرٌ لَطِيفٌ
وَأَنَّا نَرَاهُ بِالْإِبْصَارِ

وكذلك لو نظرت إلى شيوخه الذين أخذ عنهم العلم؛ لوجدتهم علماء كبارًا، لا يُعرف عن أحدٍ منهم ميل أو انحراف عن عقيدة أهل السنة، بل منهم مَنْ صَنَّفَ في بيان العقيدة السَّلفِيَّة، كالإمام أبي عبد الله بن أبي زَمَنِين الذي صَنَّفَ كتاب: «أصول السنة».

✽ ثناء العلماء عليه:

قال أبو القاسم بن بشكوال: كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن روايته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، وجمع في ذلك كله تواليف حسناً مفيدة، وله معرفة بالحديث وطرقه، وكان ديناً فاضلاً، ورعاً سنياً.

قال الذهبي: «إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث، والتفسير، والنحو، وغير ذلك».

✽ مؤلفاته:

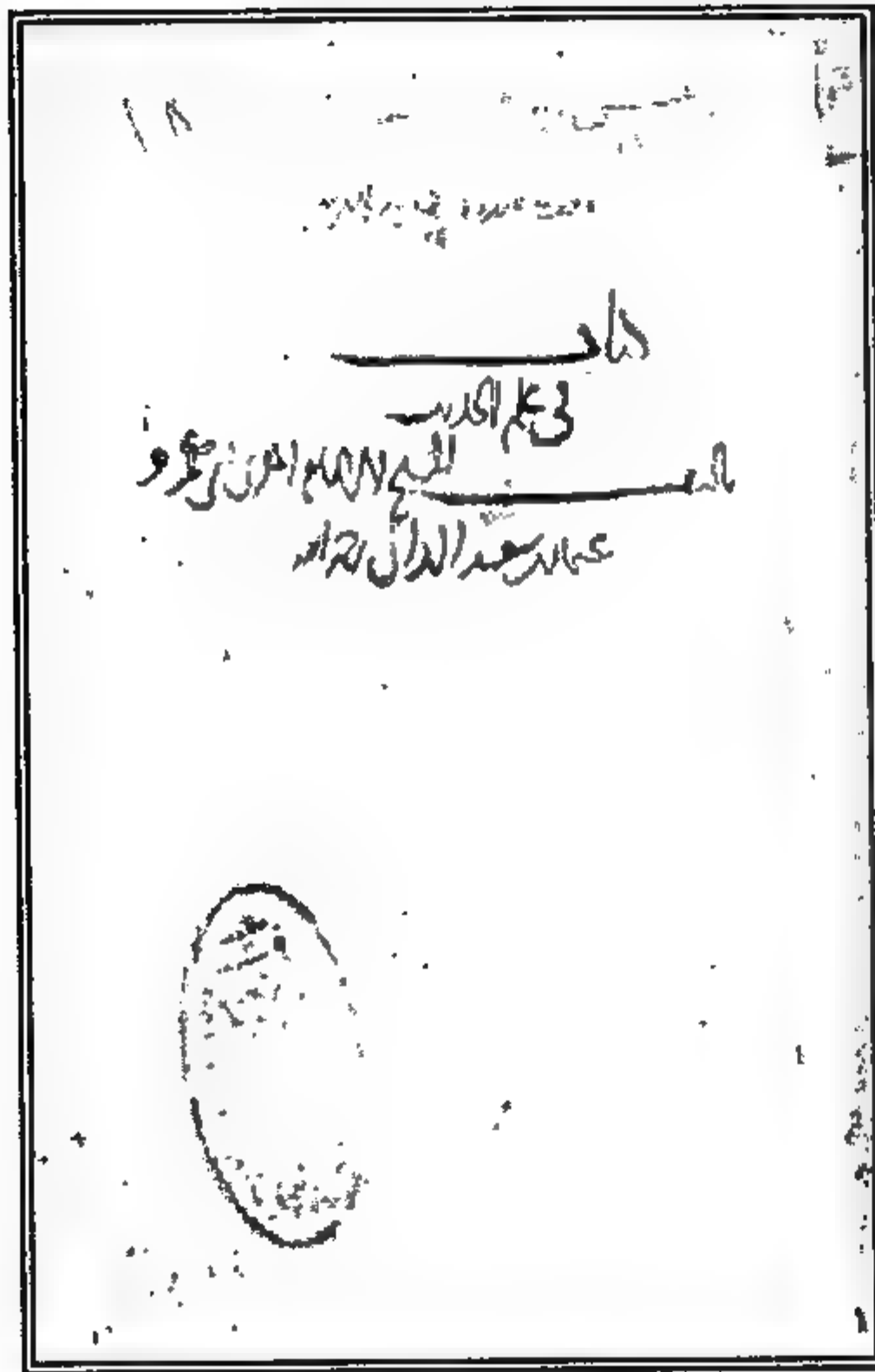
لقد بلغت تأليفه ومصنفاته نحو مائة وعشرين كتاباً^(١)، منها:

«التيسير»، و«جامع البيان في السبع»، و«التلخيص» في قراءة ورش، و«المقنع» في الرسم، وكتاب «طبقات القراء»، و«الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة»، و«الأرجوزة في أصول الديانة»، و«كتاب في علم الحديث» وهو الذي بين يديك، وغيرها من الكتب الكثيرة التي تدل على سعة علمه واطلاعه - رحمه الله تعالى -.

✽ وفاته:

توفي أبو عمرو الداني - رحمه الله - في يوم الإثنين للنصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، بمدينة دانية، ودفن بعد العصر بمقبرتها، ومشى سلطان البلاد أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم - رحمه الله تعالى -.

(١) وانظر: «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» للدكتور عبد الهادي حميتو، طبع في المغرب



صورة عنوان المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم
 أخبرنا الشيخ النعمان المقرئ المحدث أبو علي منصور بن
 موسى بن محمد بن أبي رهم النخعي المكي قال أخبرنا الشيخ الصالح
 النعمان المقرئ المحدث العلامة الشافعي أبو عبد الله محمد بن سليمان
 بن يحيى القيسي البصري والفقير أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمن بن
 سعيد القيسي والشيخ الصالح الذي أبو الحسن علي بن محمد بن
 هذيل قالوا جميعاً حدثنا أبو داود سليمان بن أبي القاسم مولى الوليد
 بن عبد الله بن موسى بن هشام قال حدثنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان
 الذي روى عنه قال أخبرنا فاذل سالتوني أحسن الله
 توفيقكم أن أعرفكم بطريق نقل الآثار وكيف السند لتصل منها
 والمسرح على أن يكون متصل والوقوف والقطع فتقول على سنة
 ما ورد من ذلك المخطوطات وفيها ما هو استقامت فاستقامت
 بحاجتكم تاساً توثيقه وشرحت لكم الأنواع المذكورة التي يابز الأثر
 نوعاً ونوعاً على حدة وجعلت لكل نوع منها لا يقاس عليه ما هو
 أشكاله ويستدل به على نظائره ومثاله وأصفت لكم ذلك
 ليعرف الناس من حيث هو وأجاب عن كل ما سألتم به من حيث
 من المبرور وفهمت طبعاً فاني وسميت من أميري وأحمدت من

صورة النورقة الأولى من المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدث أبو علي منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المري^(١) قال: أخبرنا الشيخ الصالح الفقيه المقرئ المحدث العلامة النسابة أبو عبد الله محمد بن سليمان بن يحيى القيسي البونتي^(٢)، والفقيه أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمن ابن سعيد القيسي، والشيخ الصالح المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل^(٣) قالوا جميعاً: حدثنا أبو داود سليمان بن أبي القاسم^(٤) مولى المؤيد بالله أمير المؤمنين هشام قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ رحمته الله قال^(٥):

(١) انظر: «تكملة الصلة» (١٩٣/٢) لابن الأبار، و«نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٢/١١٢٢) للمقرئ التلمساني.

(٢) انظر: «تكملة الصلة» (١٩٣/٢).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٠٦/٢٠)، و«شذرات الذهب» (٣٩٣/٤) لابن العماد.

(٤) هو مقرئ الأندلس سليمان بن نجاح صاحب أبي عمرو الداني، انظر «الصلة» (٢٠٣/١).

لابن بشكوال، و«سير أعلام النبلاء» (١٦٨/١٩)، و«شذرات الذهب» (١١٧/٤).

(٥) وكذلك يروي الكتاب الشيخ أبو العباس بن الغماز، عن الشيخ الفقيه القاضي المحدث أبي عبد الله

محمد بن إبراهيم بن عيسى بن عبد الحميد بن رويل الأنصاري البلنسي، عن القاضي أبي الخطاب ابن واجب قراءة عليه، عن أبي الحسن بن هذيل عن داود عن أبي عمرو الداني.

قاله ابن رشيد الفهري في «رحلته» (٢٣/٦)، كما في «معجم مؤلفات الداني» (ص ٤٧-٤٨).

أمّا بعد:

فإنكم سألتُموني -أحسن اللهُ توفيقكم- أن أعرّفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسند المتصل منها، والمرسل الذي ليس بمتصل، والموقوف والمنقطع؛ لتقفوا على حقيقة ما يرد من ذلك في الموطآت وفي سائر المصنّفات، فأسرعت في إجابتكم عمّا سألتُمونيه، وشرحت لكم الأنواع المذكورة التي بها ترد الآثار نوعاً نوعاً على حدة، وجعلت لكلّ نوعٍ منها مثلاً يُقاس عليه سائر أشكاله، ويستدل به على نظائره وأمثاله.

وأضفتُ لكم إلى ذلك أحوال المدلسين من أصحاب الحديث الذين لا يُميّز مَنْ كتب عنهم ما سمعوه مما لم يسمعه، وقسمت طبقاتهم، وبيّنت مذاهبهم، واعتمدتُ في جميع ذلك على الاختصار، وترك الإطناب والإكثار؛ ليصل من رغب معرفة ذلك من طلبة الحديث ورواة الأخبار إلى حقيقة في يُسرٍ وينحفظ في قرب، وبالله وَجَلَّ نستعين، وعليه نتوكل، وهو حسبنا وإليه أنيب.



باب:
ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها

* قال عثمان بن سعيد:

المسند من الآثار الذي لا إشكال في اتصاله: هو ما يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه بسنٍّ يحتملها، وكذلك شيخه عن شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى الصحابي إلى رسول الله ﷺ^(١).

فالمستصل من رواية أهل الثقة هو مثل: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً^(٢).
ومثل: الزهري، عن [سعيد بن]^(٣) المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) نقله المصنف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٧).

(٢) الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. وسالم: هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد حكم الإمامان: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه على هذا الإسناد بأنه من أصح الأسانيد، أخرجه عنهما الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٥٤)، وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٢٢ - الذي مع التقييد والايضاح)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (١/ ١١٢) للنووي، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ١٠١ - الذي مع الباعث)، و«تدريب الراوي» (١/ ٧٨) للسيوطي.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، والصَّوَاب إثباته؛ لأنَّ الزهري يروي عن سعيد، وذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٥٥) أنَّ هذا الإسناد من أصحَّ الأسانيد عن أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر: «الباعث الحثيث» (١/ ١٠٣).

ومثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً^(١).

ومثل: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر^(٢).

وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

ومثل: منصور بن المعتمر والأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً^(٣).

وكذلك ما كان مثله فهو متّصل مرفوعٌ.

ومثال ذلك: ما حدثنا حمزة بن علي بن حمزة البغدادي قال: حدثنا أحمد بن بهزاد بن مهران السيرافي قال: ثنا أبو غسان مالك بن يحيى قال: ثنا عبد الوهاب بن عطاء الحَقَّاف قال: ثنا ابن عون، عن عامر، عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَإِنَّ بَيْنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُتَشَابِهَاتٍ»^(٤).
قال: وربما قال: «أُمُورًا مُتَشَابِهَةً».

* قال أبو عمرو:

فسماعي من حمزة ظاهر، وسماعه من ابن بهزاد ظاهر، وكذلك سماع ابن بهزاد

(١) قال البخاري: «أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ كُلُّهَا: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ». أخرجه الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص ٥٣).

(٢) قال يحيى بن سعيد القطان: «إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَثْبَتَ فِي نَافِعٍ مِنْ مَالِكٍ». انظر «الباعث الحثيث» (١/ ١٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢-٢٣).

(٣) الأعمش: هو سليمان بن مهران. وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي. وعلقمة: هو ابن قيس. وعبد الله: هو ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من طريق ابن عون، عن عامر - وهو الشعبي - .. به.

من أبي غسان، وكذلك سماع أبي غسان من عبد الوهاب، وسماع عبد الوهاب من ابن عون، وسماع ابن عون من الشعبي، وسماع الشعبي من النعمان، وسماع النعمان من النبي ﷺ.

وسمعتُ عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن المنير بمصر يقول: سمعتُ أحمد بن محمد بن الأعرابي بمكة يقول: سمعتُ أبا رفاعة يقول: سمعتُ ابن عائشة يقول: سمعتُ عبد الوهاب بن عبد المجيد يقول: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: سمعتُ محمد بن إبراهيم يقول: سمعتُ علقمة بن وقاص يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى امرأة يتزوجها، أو دنيا يصيبها؛ فهجرته إلى ما نوى»^(١).

فهذا أيضًا متصلٌ مسندٌ بينُ الاتصال؛ لصحة سماع كلٍّ من ذكر فيه من شيخه الذي ذكره، وهذا مثلُ ضربته لسائر ما يرد من المسند البين الاتصال^(٢).

فصل

وإذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا». «وكنا نؤمر بكذا». «وأمرنا أن نفعل

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) والحديث المسند ظاهر الاتصال لا يحكم عليه بالصحة إلا بعد توفر شروط الصحة فيه كما قاله الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١٩).

قلت: وشروط الحديث الصحيح هي اتصال سنده بنقل العدول الضابطين عن مثلهم إلى متناه، من غير شذوذ ولا علة قاذحة، كما هو معروف في مصطلح الحديث.

كذا». «ونهيينا عن كذا». «ومن السنة كذا». «ومن الفطرة كذا». «وكنّا نقول ورسول الله ﷺ فينا كذا». «وكنّا لا نرى بأسًا بكذا». «وكان يُقال كذا وكذا». وشبه هذا، إذا قاله الصحابي المشهور بالصحة فهو حديثٌ مسندٌ متصل^(١)، وجميع ذلك مخرّج في المسانيد^(٢)، وإن لم يذكر الصحابي في شيء من ذلك النبي ﷺ.

ومثال ذلك: ما حدّثناه محمد بن عبد الله المري قال: ثنا وهب بن مسرة الحجازي قال: ثنا محمد بن وضّاح قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: ثنا شاذان، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كنّا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه متوافرون، فنقول: ورسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، ثم نسكت»^(٣).

وحدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن سعدون المقرئ قال: ثنا أحمد بن محمد المكي قال: ثنا علي بن عبد العزيز قال: ثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك: «كنّا نصلي العصر، فيذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة»^(٤).

(١) قال الحاكم في «المستدرک» (٣٥٨ / ١): «أجمعوا على أن قول الصحابي ﷺ: السنة كذا. حديث مسند».

وقال البيهقي: «لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي - رضي الله تعالى عنه - إذا قال: أمرنا، أو نهينا، أو من السنة كذا. أنه يكون حديثًا مُسندًا». «النكت على ابن الصلاح» (٥٢٢ / ٢) لابن حجر.

(٢) نقله من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩٨) من طريق شاذان به بنحوه، وابن أبي شيبة (٣١٩٢٧)، وأحمد (١٤ / ٢)، وفي «فضائل الصحابة» (٥٨)، وأبو يعلى (٥٧٨٤)، من طريق أبي صالح، عن ابن عمر .. به.

(٤) هو في «الموطأ» (١١)، ومن طريق مالك أخرجه البخاري (٥٥١)، ومسلم (٦٢١).

وحدثنا علي بن محمد المالكي قال: ثنا عبد الله بن أبي هاشم قال: حَدَّثَنَا عيسى ابن مسكين، وأحمد بن أبي سليمان قالا: حَدَّثَنَا سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «خُسٌّ من الفطرة: تقليم الأظفار، وقصُّ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، والاختتان»^(١).

في نظائر لهذا كثيرة جعلت هذه الأحاديث مثلاً لما يرد من ذلك، وسواء قال ذلك الصحابي في حكايته على عهد النبي ﷺ أو لم يقل، فمحملة محمل المسند كما قلناه، حتى يظهر بالنقل غير ذلك.

فصل

وما قال فيه ناقلوه: حَدَّثَنَا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، أو أعلمنا، أو سمعناه قراءة عليه، أو قرأه علينا، فذلك كله متصل لا إشكال فيه.

✽ قال أبو عمرو:

ومن شرائط المسند ألا يكون في إسناده: أخبرت عن فلان، ولا: حَدَّثْتُ عن فلان، ولا: بلغني عن فلان، ولا: رفعه فلان، ولا: أظنه مرفوعاً، وشبه هذا من الألفاظ التي ينفسد بها، ويخرج عن حَدِّ المسند^(٢).

(١) «الموطأ» (٢٦٦٧)، وأخرجه البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧)، ومسلم (٢٥٧) من طريق

الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) وهذا منقول من كلام الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١٩).

فصل

وما كان من الأحاديث المعننة التي يقول فيها ناقلوها: «عن»، فهي أيضًا مُسندة متصلة بإجماع أهل النقل، إذا عُرِفَ أَنَّ الناقل أدرك المنقول عنه إدراكًا بيّنًا، ولم يكن ممن عُرِفَ بالتدليس، وإن لم يذكر سماعًا^(١).

ومثال ذلك: ما حَدَّثناه أحمد بن عمر بن محمد القاضي بالجيزة قال: حَدَّثنا أحمد بن مسعود الزنبري قال: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه، ويفطر حتى أقول ما هو بصائم، وكان أكثر صيامه في شعبان»^(٢).

فهذا مسند ولم يُذكر فيه سماع؛ لأنَّ رواته مَدْنِيُون، وليس من مذهبهم التدليس، وكذلك سائر ما يرد من الأخبار عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، والشام، ومصر؛ لأنهم لا يدلسون^(٣).

(١) قال ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٨٣) عن الإسناد المعنعن: «والصحيح والذي عليه العمل: أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه».

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٢١٣٥) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم .. به، وصَحَّحَه المحدث العلامة الألباني في «صحيح ابن خزيمة».

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤، ٣٥) للحاكم.

فصل

وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا. وشبهه من اللفظ، ولم يقل: حدثني، ولا: سمعته يقول. وكان معروفاً بالرواية عنه، سالماً من التدليس؛ فهو أيضاً مسندٌ متصلٌ بالمنقول عنه.

ومثال ذلك: ما حَدَّثناه عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل -إملاءً في منزله بمصر- قال: ثنا أبو سعيد بن الأعرابي قال: ثنا علي بن عبد العزيز قال: ثنا أحمد بن يونس قال: ثنا زهير قال: ثنا أبو الزبير قال: سمعت نافعاً يقول: قال ابن عمر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «من أتى الجمعة فليغتسل»^(١).

ومثال ذلك أيضاً: ما حَدَّثناه إبراهيم بن سعدون الزاهد قال: ثنا أحمد بن محمد قال: ثنا علي قال: ثنا القعنبى، عن مالك، عن ابن شهاب: «أنَّ عمر بن عبد العزيز أخرَّ الصَّلَاةَ يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير ... إلى آخره»^(٢).

محملة محمل المتصل؛ لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة مع سلامته من التدليس، كذا قول عروة في الحديث نفسه، كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه لاستيقان إدراك عروة من هو أكبر من بشير.

(١) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «جزء أحاديث أبي الزبير» (١٣٦)، وفي «طبقات المحدثين» (٤/ ٢٣٥) ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٧-٢٧٨) من طريق علي بن عبد العزيز .. به، وأخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٨٤٤) من طرق عن نافع .. به.

(٢) هو في «الموطأ» (١)، وأخرجه البخاري (٥٢١)، ومسلم (٦١٠) من طريق مالك بن أنس .. به.

وكذا ما روى مالك^(١)، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع: «أنَّ عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى».

محملة حمل المسند أيضًا؛ لأنَّ محمودًا عقلَ رسول الله ﷺ، وعقل مجَّة مجها من بئر في وجهه^(٢).

* قال أبو عمرو:

وكذا سائر ما يرد من مثل هذا هو متصل بالمنقول عنه إلا أن يجيء عن الناقل ما يبيِّن أنه لم يسمعه من المنقول عنه.

وذلك مثل أن يقول الناقل: بلغني، أو: سمعت أن فلانًا قال كذا، وانتهى ذلك إلينا، وشبهه من الألفاظ فذلك غير متصل؛ لأنه ليس في مقام من قال: حدثني من لم يُسمه؛ لأنَّ هذا قد بيَّن أن ناقلًا نقله إليه يُسمِّيه ويُعيِّنه عن المنقول عنه، وذلك الآخر أهمل القول.

فصل

وإذا ذكر التابعي ما كان على عهد رسول الله ﷺ، ووصف قول النبي ﷺ في ذلك، وسَمَّى للصحابي بما كان منه؛ فليس ذلك من البيِّن الاتصال حتى تكون حكايته لذلك عن قول الصحابي.

(١) في «الموطأ» (٤٧٦)، ومن طريقه أخرجه البخاري (٦٦٧)، ومسلم في كتاب المساجد (٢٦٣)

(٣٣) من طريق يونس، عن ابن شهاب .. به مطولاً.

(٢) أخرجه البخاري (٧٧)، ومسلم في كتاب المساجد (٢٦٥) (٣٣).

وذلك مثل أن تقول عمرة بنت عبد الرحمن^(١): كان من النبي ﷺ في أمر كذا كذا، فقالت له عائشة رضي الله عنها: كذا.

فليس في هذا ما يرفعه ويوصله، على أنه قد يخرج مثل هذا في المسند من يقصد إلى ذكر اختلاف اللفظ في الحديث الواحد واضطراب الناقلين له، فيذكره على سبيل التنبيه على الخلاف فيه.

فأما إن قالت عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها: أتى النبي ﷺ في كذا، أو سئل عن كذا، فقال فيه كذا. فهو متصل وإن لم تقل عمرة: حدثتني عائشة. وكذلك ما أشبهه، وهذا على ما قدمناه إذا كان الناقل ممن أدرك المنقول عنه.

فصل

وقد يحكي الصحابي قولاً لا يضيفه إلى النبي ﷺ فلا يُسمّيه، بل يوقفه على نفسه، فيخرجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ؛ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقول رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ.

ومثال ذلك: ما حدثناه أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد المعدل قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم قال: ثنا محمد بن عمر بن لبابة قال: ثنا يحيى بن إبراهيم بن مزبن قال: ثنا مطرّف بن عبد الله، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنه قال: «نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة ولا يجدن

(١) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، تابعة جلييلة، قال ابن معين: ثقة حجة، توفيت سنة ثمان وتسعين، وقيل غير ذلك، انظر «تهذيب التهذيب» (٤/٦٨٢-٦٨٣).

ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة»^(١).

ومثال ذلك أيضًا: ما حدثناه عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب قال: ثنا عمر بن محمد المقرئ قال: ثنا أحمد بن الحسن الفارسي -يعرف بالمتع- قال: ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل -يعرف بالسيوطي- قال: ثنا محمد بن إشكاب قال: ثنا أبو المنذر إسماعيل بن عمر قال: ثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن عدي^(٢) بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: «خير بني آدم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد -عليهم السلام-، وخيرهم محمد»^(٣).

* قال أبو عمرو:

هذان الحديثان وشبههما لا يجوز أن يقالا بالرأي والاستنباط، إنما يقال مثل هذا على التوقيف؛ فلذلك دخل في جملة المسند؛ لأنَّ الصَّحَابِي لا يقول من رأيه.

فصل

فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يُحدِّث عنه؛ فذلك لا يتحمل اتصال حديثه، بل يطلق عليه الإرسال.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦٥٢)، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/٢٠٢): «ومعلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة؛ لأنَّ مثل هذا لا يدرك بالرأي».

والحديث أخرجه مسلم (٢١٢٨) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٢) صُحِّفَ في الأصل إلى: «علي»، والصواب أنه: «عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي».

(٣) أخرجه الخلال في «السنة» (٣٢٤)، والبزار كما في «تفسير ابن كثير» (٣/٤٧٠) من طريق

حمزة بن حبيب الزيات .. به، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٥٥) بعد أن عزاه للبزار:

«ورجاله رجال الصحيح».

ومثال ذلك: ما حدثناه إبراهيم بن سعدون المقرئ قال: ثنا أحمد بن محمد المكي قال: ثنا علي بن عبد العزيز قال: ثنا القعني، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصنابحي: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الشمس تطلع ومعهما قرن للشيطان...» الحديث^(١).

وكذلك قوله: «إذا توضأ العبد المؤمن...»^(٢) وشبهه.

ذلك إذا ورد عَمَّنْ لا تعرف له صحبة، فلا يصح دروكه من يروي عنه.

✽ قال أبو عمرو:

فهذا معرفة المسند من الآثار مفسراً بجميع أنواعه وضروبه وأقسامه، وبالله التوفيق.



(١) «الموطأ» (٥٨٤)، وأخرجه أحمد (٣٤٩ / ٤)، والنسائي (١٠٧ / ١)، والجوهري (٣٤٢)، والبغوي (٧٧٦)، والبيهقي (٤٥٤ / ٢) من طرق عن مالك .. به.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٦٦) بنفس إسناد الحديث الذي قبله، ومن طريقه أخرجه النسائي (١ / ٧٤)، والجوهري (٣٤٣)، والحاكم (١٢٩ / ١)، والبيهقي (٨١ / ١).

فقد وقع الاختلاف في الصنابحي هل هو عبد الله أو أبو عبد الله، وهل له صحبة أم لا؟ فإن ثبتت صحبته؛ فحديثه موصول صحيح، وإن لم تثبت؛ فحديثه مرسل، وانظر: «التمهيد» (٤ / ٣٠-٣١) لابن عبد البر.

باب:

بيان ذكر المرسل من الآثار وتفصيله

* قال عثمان بن سعيد:

والمرسل من الحديث: ما يرويه المحدث بأسانيد مُتَّصِلَةٌ^(١) إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ^(٢).

وكذلك سبيل ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم من العلماء عند عامة الكوفيين وخولفوا في ذلك^(٣).

ومذهب علي بن المديني وجماعة إليه: أنَّ ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم نحو: ابن وهب، عن مسلمة بن علي: أنَّ رسول الله ﷺ قال.. وشبه ذلك، فهو يُسمَّى معضلاً^(٤).

وهذا الضرب الذي ذكرناه من المرسل قلما يتعذر معرفته على الطالبين، وهو مثل الزهري، عن ابن المسيب: أنَّ رسول الله ﷺ قال.

(١) قال السخاوي في «شرح التقریب»: «وتقييده بالاتصال ليس شرطاً».

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٥) للحاكم.

(٣) ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٦).

(٤) نقله المصنف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٦).

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم: أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة وعكرمة: أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: قول الحسن: قال رسول الله ﷺ.

وشبه ذلك من الأسانيد التي لا يُسمَّى فيها التابعي الصحابي الذي سمع النبي ﷺ.

ومثال ذلك: ما حدثناه إبراهيم بن محمد قال: ثنا أحمد بن محمد قال: ثنا علي بن

عبد العزيز قال: ثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار

أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ؛ فَأَبْرَدُوا

عَنِ الصَّلَاةِ...» الحديث^(١)، في نظائر لهذا كثيرة يرسلها التابعون.

ومن ذلك أيضًا: ما حدثناه أحمد بن محمد بن بدر القاضي بالفسطاط قال: ثنا

الحسين بن محمد بن داود -يعرف بمأمون- قال: ثنا محمد بن هشام قال: ثنا الفضل بن

العلاء قال: ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنه دخل على

رسول الله ﷺ فرآه مضطجعًا...» الحديث، فأرسله عطاء^(٢) عن عمر؛ لأنه لم يدركه.

وكذلك سائر ما يرد من مثل هذا، مما يعلم أن الناقل لم يلق المنقول عنه، ولا لحقه

من طريق سنّه أو مشاهدته، وشبه ذلك من الوجوه التي يرتفع بها سماعه منه.

(١) هو في «الموطأ» (٢٧)، قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠٤ / ٥): «هكذا هذا الحديث في

الموطآت لم يسنده عن زيد أحد من رواة الموطأ، وقد جاء معناه متصلًا مُسنَدًا من وجوه

صحاح».

أخرجه مسلم (٦١٧) من طريق مالك، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن

ابن ثوبان، عن أبي هريرة مرفوعًا.

(٢) وهو عطاء بن أبي رباح.

فصل

ومن المرسل ضرب صعب يتعذر معرفته إلا على من تبحر في الحديث، وكثر، وعرف طرق النقل وميزها؛ لكون ظاهر ذلك مُسندًا.

ومثال ذلك: ما حدثناه خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ قال: ثنا عبد الواحد بن أحمد بن أبي الخصيب قال: ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني قال: ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقال نادمًا؛ أقاله الله نفسه يوم القيامة، ومن كشف عن مسلم كربة؛ كشف الله عنه كربة من كرب الآخرة يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(١).

* قال أبو عمرو:

وهذا إسناد من نظر إليه من غير أهل صناعة الحديث لم يشك في سنده باتصاله، وليس كذلك، بل هو مرسل في موضعين؛ لأن معمر بن راشد على ثقته وإمامته لم يسمع من محمد بن واسع شيئًا، ومحمد بن واسع أيضًا على جلالته وعدالته لم يسمع من أبي صالح شيئًا، فبين كل واحدٍ منهما فيه رجل، وهذا مثلٌ ضربه الأعداد كثيرة ترد من الآثار، ولا يُميزها إلا أهل الصنعة المخصوصون بمعرفة ذلك^(٢).

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٨)، والبيهقي (٢٧/٦) من طريق الحسن بن عبد الأعلى .. به.

(٢) وهذا كله نقله المؤلف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٨).

فصل

وأكثر من تروى عنه المراسيل من أهل المدينة: سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة: عطاء بن أبي رباح، ومن أهل الكوفة: إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل البصرة: الحسن ابن أبي الحسن البصري، ومن أهل الشام: مكحول الدمشقي، ومن أهل مصر: سعيد بن أبي هلال، وقد ترد مراسيل كثيرة عن غير هؤلاء من التابعين.

وأصح المراسيل: مراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة، وأبوه من أصحاب الشجرة، وقد أدرك سعيد: عمر، وعثمان، وعليًا، وطلحة، والزبير، وسائر العشرة، وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد، وقيس بن أبي حازم، ومع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأول الفقهاء السبعة الذين يعد مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس^(١).

وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، وسليمان بن يسار، وبعضهم يجعل سالم بن عبد الله مكان أبي سلمة. وأيضًا فقد تأمل العلماء مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لا توجد في مراسيل غيره^(٢).

(١) وهذا كله نقله المؤلف من كلام الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٢٥-٢٦).

(٢) انظر «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٤) لابن حجر.

باب:

ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه

* قال عثمان بن سعيد:

وهذا بابٌ منه جلي لا يخفى على الطالين، ومنه خفي لا يعرفه إلا أهل الصنعة.
فأما الجلي من ذلك: فما ورد من الآثار موقوفة على الصحابة لا يجاوزون بها،
وذلك مثل أن يروي الحديث مسندًا إلى الصحابي من غير إرسال، فإذا بلغ الصحابي
قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا، وشبه
ذلك من اللفظ.

ومثل ذلك نحو: الزهري، عن سالم، عن أبيه موقوفًا.

ونحو: مالك وأيوب وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال.

ونحو: زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفًا.

ونحو: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله موقوفًا،

وشبه ذلك مما هو موقوف على الصحابة.

ومثال ذلك: ما حدثناه محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال: ثنا أحمد بن

موسى قال: ثنا العباس بن محمد الدوري قال: ثنا أبو يحيى الحماني قال: ثنا الأعمش،

عن حبيب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم»^(١).

وهذا مثلٌ لسائر ما يردُّ من نحوه موقوفاً على الصَّحابة.

فصل

وأما الخفي من الموقوفات فمثاله: ما أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: ثنا محمد بن عبد الله الحافظ قال: ثنا الزبير بن عبد الواحد قال: ثنا محمد بن أحمد الزبيقي قال: ثنا زكريا بن يحيى المنقري قال: ثنا الأصمعي قال: ثنا كيسان مولى هشام بن حسان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافر»^(٢).

فهذا ربما تأمله من ليس من أهل الحديث؛ فظن أنه مُسند لذكر رسول الله ﷺ وليس كذلك، إنما هو موقوفٌ على صحابي حكى عن أقرانه من الصَّحابة فعلاً، وليس يسنده واحد منهم^(٣)، وكذلك سبيل ما يرد من مثل ذلك عن الصَّحابة.

(١) أخرجه الدارمي (٢١١)، وأحمد في «الزهد» (١٦٢)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٧٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٥٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢١٦)، وفي «المدخل إلى السنن» (٢٠٤) من طريق الأعمش .. به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٨١): «ورجاله رجال الصحيح».

قلت: لكن فيه حبيب - وهو ابن أبي ثابت - مدلس، كما في «التقريب»، وقد عنعنه.

(٢) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١٩)، وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (٦٥٩) من طريق الزبير بن عبد الواحد .. به، وصَحَّحَه العلامة الألباني في «الصحيحة» (٢٠٩٢).

(٣) وهذا كلام الحاكم في «معركة علوم الحديث» (١٩)، وقد رَدَّه ابن الصلاح في «مقدمته»

فصل

ومن الموقوفات أيضًا: ما حدثناه أحمد بن إبراهيم قال: ثنا سعيد بن عبد الرحمن قال: ثنا ابن عيينة، عن خُصَيْف، عن مِقْسَم، عن ابن عباس في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. قال: «الرَفَث: الجماع، والفُسُوك: المعاصي، والجِدَال: أن تماري صاحبك حتى تغضبه»^(١).

وهذا وما أشبهه من الموقوفات يعد في تفسير الصَّحَابَة، وقد يرد عنهم تفسيرٌ يعدُّ في المسند دون الموقوف.

ومثال ذلك: ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الفرائضي قال: ثنا محمد بن عبد الله بن صالح ببغداد قال: ثنا أحمد بن عمير قال: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: نا أبو بكر بن أبي أويس قال: ^(٢) سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر: «أنَّ رجلاً أتى امرأة من دُبرها، فوجد في نفسه من ذلك وجدًا شديدًا، فأنزل الله وَجَلَّ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]»^(٣).

(ص ٦٩- مع التقييد) بقوله: «إنه بالرفع أولى؛ لكونه أحرى باطلاعه ﷺ». وانظر «النكت على ابن الصلاح» (٥١٩/٢) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٢٢٥)، والبيهقي (٦٧/٥) من طريق ابن عيينة.. به، وفيه خُصَيْف وهو ابن عبد الرحمن الجزري، ضعفه أحمد، وفي «التقريب»: صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب سقط كلمة: ثنا.

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٨١)، وابن جرير في «تفسيره» (٣٩٥/٢) من طريق

* قال أبو عمرو:

فهذا وما أشبهه مسند غير موقوف؛ لأنَّ الصَّحَابِيَّ المَشَاهِدَ للوحي والتَّزِيلِ
أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فهذا حديث مسندٌ كما قد بيَّناه في
المسند قبل.

ومن الموقوفات ما يرسل قبل الوصول إلى الصَّحَابِيَّ، ومعرفة ذلك من أصعب
ما في هذا الباب.

ومثال ذلك: ما حدثناه محمد بن عبد الله الفقيه قال: نا وهب بن ميسرة قال:
ثنا ابن وضاح، عن الصادحي، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن حماد بن
زيد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتُم»^(١). فهذا
موقوفٌ على ابن مسعود، ومرسلٌ قبل التوقيف؛ لأنَّ إبراهيم لم يدركه.

ومثال ذلك: ما أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: ثنا محمد بن عبد الله قال: نا
محمد بن يعقوب قال: ثنا بحر بن نصر قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني محمد بن عمرو،
عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى قال: قال جابر بن عبد الله: «إذا صُمت فليصم

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم .. به، ورجاله رجال الشيخين إلا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،
وهو ثقة كما في «التقريب».

(١) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) من طريق حماد بن زيد .. به.

قال العلامة الألباني - رحمه الله - في تحقيقه لكتاب العلم (ص ١٦): «هذا إسناد صحيح،
وإبراهيم هو: ابن يزيد النخعي، وإن كان لم يدرك عبد الله - وهو ابن مسعود -، فقد صحَّ
عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله.
فهو عن غير واحد عن عبد الله».

سمعك وبصرك من المحارم، ولسانك من الكذب، ودع أذى الخادم، وليكن عليك وقار وسكينة، ولا تجعل يوم صومك ويوم فطرك سواء»^(١).

فهذا الحديث يتوهمه من ليس الحديث من صناعته أنه موقوف على جابر فقط، وهو موقوف ومرسل قبل التوقيف؛ لأنَّ سليمان بن موسى الأشدق لم يسمع من جابر ولم يره، بينهما عطاء بن أبي رباح، في نظائر لهذا كثيرة لا يعرفها إلاَّ أهل التمييز من أصحاب الحديث^(٢).

* قال أبو عمرو:

ومحمد بن عمرو الذي روى عنه ابن وهب ليس بابن علقمة المدني؛ لأنه لم يلقه، ولا روى أيضًا عن ابن جريج، وهو رجل آخر يُعرف بالياضي^(٣)، شيخ من أهل مصر مشهور^(٤).

فصل

ومن الموقوفات أيضًا ما هي مسندة في الأصل، إلاَّ أنَّ بعض الرواة يقصر بها، فلا يُسندها ويُوقفها على الصَّحَّابي، ويُسندها غيره؛ فتعد في جملة المسند، ولا يعرف ذلك إلاَّ من الفرسان من حفاظ الحديث.

(١) أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (١٣٠٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٨٨٠)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٠)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٣٧٤) من طريق ابن جريج .. به.

(٢) نقله المؤلف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢١).

(٣) انظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٦٤-٦٦٥).

(٤) نقله المؤلف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢١).

ومثال ذلك: ما أخبرناه أحمد بن فراس قال: نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد المقرئ قال: حدثني جدي قال: نا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود قال: «فيما حفظ من كلام النبوة: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(١).
فهذا الحديث قصر به ابن عيينة عن منصور، وتابعه روح بن القاسم عنه على ذلك فأوقفاه، وأسنده الثوري وشعبة وغيرهما، عن منصور.

فحدثناه سليمان بن داود بن سلمان القزويني بها قال: ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد قال: ثنا موسى بن سهل قال: ثنا روح بن عبادة قال: ثنا شعبة والثوري قالوا: ثنا منصور، عن ربعي قال: سمعت أبا مسعود عقبة بن عمرو البصري يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكْنَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ»^(٢).
وحدثنا حمزة بن علي البغدادي قال: ثنا عبد الله بن القاسم بن أبي خلاد قال: ثنا أبو خليفة قال: ثنا القعني قال: ثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود البصري، عن النبي ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكْنَا مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٣).

وهذا مثل لأعداد من الحديث ترد على نحو هذا.

(١) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ٢١) من طريق روح بن القاسم: ثنا منصور .. به.
(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢١، ١٢٢)، (٥/ ٢٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٠) من طريق سفيان الثوري .. به.
(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/ ٢٧٣)، وابن حبان (٦٠٧)، والطبراني (١٧/ ٦٥١)، عن أبي خليفة .. به، وأخرجه البخاري (٣٤٨٤)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وأحمد (٤/ ١٢١، ١٢٢) من طريق شعبة .. به.

باب:

ذكر بيان المقطوع من الآثار وتمثيله

* قال عثمان بن سعيد:

والمنقطع من الأسانيد: هو غير المرسل، وهو ما يرد من قول التابعين.

وذلك مثل: الزهري، عن سعيد أنه قال.

ومثل: الزهري وهشام بن عروة، عن عروة أنه قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم أنه قال، وعن الحسن أنه قال، وشبه ذلك مما يقوله التابعي.

* ومن المنقطع أيضًا نوعان خفيان، قلما يوجد في الحفاظ للسنن من يميزهما:

- فالنوع الأول: مثاله ما حدثناه محمد بن عبد الله المالكي قال: ثنا إسحاق بن

إبراهيم قال: ثنا سلم بن عبد العزيز، عن يونس، عن ابن وهب قال: وأخبرني مسلمة بن

علي، عن عبد الرحمن بن زيد قال: حدثني رجل، عن النواس بن سمعان الكناني

قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع ربك، فإذا

شاء أن يُقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاغه»^(١).

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٧٣٨)، وابن ماجه (١٩٩) من

وأنا أبو محمد الصقلي قال: ثنا محمد بن عبسة قال: ثنا عثمان بن السماك قال: ثنا أيوب بن سليمان قال: ثنا أبو روح عبد العزيز بن موسى الأجلوني قال: ثنا هلال بن حق، عن الجريري، عن أبي العلاء -وهو ابن الشخير-، عن رجلين من بني حنظلة، عن شداد بن أوس قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا أن يقول في الصلاة: «اللَّهُمَّ إني أسألك الثبات في الأمور وعزيمة الرشد، وأسألك قلبًا سليمًا ولسانًا صادقًا، وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك، وأستغفرك لما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأسألك من خير ما تعلم»^(١).

فهذا وشبهه منقطع؛ لجهالة الرجل الذي بين عبد الرحمن وبين النواس، والرجلين اللذين بين أبي العلاء وشداد.

فصل

وقد يرد الحديث وفي إسناده رجل غير مُسمَّى وليس بمنقطع، وذلك إذا قُصِرَ بعض الرواة عن تسميته وسمَّاه غيره.

وذلك مثل: ما حدثناه عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قال: ثنا قاسم بن أصبغ قال: ثنا أحمد بن زهير قال: ثنا مسلم بن إبراهيم قال: ثنا سلام بن مسكين قال: ثنا

طريق بسر بن عبيد الله الحضرمي، عن أبي إدريس الخولاني، عن النواس بن سمعان .. به، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٠٧)، وأحمد (١٢٥/٤)، والحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ٢٧)، والطبراني (٧١٧٥، ٧١٧٦، ٧١٧٧) من طرق عن الجريري .. به، إلا أنهم قالوا: عدا الحاكم عن رجل من بني حنظلة.

قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أَنَّ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى أَدْخَلَتْهُ الْجَنَّةَ».

لم يُسَمَّ الرَّجُلُ سَلامَ عَنْ قَتَادَةَ، وَسَمَّاهُ شُعْبَةُ عَنْهُ، فَحَدَّثَنَا ابْنُ عَفَانَ قَالَ: ثَنَا قَاسِمٌ قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَيْثَمَةَ قَالَ: ثَنَا أَبِي قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ.. الْحَدِيثُ^(١)، فَالْرجُلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ سَلامَ هُوَ عَبَّاسُ الْجَشْمِيِّ، فَصَارَ الْحَدِيثُ مُسْنَدًا. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُنْقَطَعِ فِي الظَّاهِرِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْحَافِظُ الْفَهْمُ الْمُبْحِرُ فِي الصَّنْعَةِ، الْكَثِيرُ لِلرَّوَايَةِ.

فصل

- والنوع الثاني: من المنقطع هو أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، فلا يُقال لهذا النوع من الحديث: مرسل، إنما يقال له: منقطع^(٢).

ومثال ذلك: ما أخبرنا به عبد الملك بن الحسن الصقلي في الإجازة قال: ثنا محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ قال: ثنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه قال:

(١) أخرجه أبو داود (١٤٠٠)، والترمذي (٢٨٩١)، وابن ماجه (٣٧٨٦)، وأحمد (٢٩٩/٢)، (٣٢١) من طريق شعبة.. به.

قلت: وتابعه عمران القطان، عن قتادة، عن عباس الجشمي.. به، أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١٤٤٥)، والحاكم (٢/٤٩٧-٤٩٨)، وحسن الحديث العلامة الألباني - رحمه الله - في «صحيح سنن أبي داود».

(٢) انظر «معركة علوم الحديث» (ص ٢٨) للحاكم.

ثنا محمد بن عبسة بن سليمان الحضرمي قال: حدثني محمد بن سهل قال: ثنا عبد الرزاق قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُشيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن وليتموها أبا بكر؛ فقوي أمين، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًّا؛ فهادٍ مهدي يقيمكم على طريق مستقيم»^(١).

* قال أبو عمرو:

وهذا إسناد لم يتأمل إلاَّ شهد له بالاتصال والسند؛ لأنَّ سماع عبد الرزاق من الثوري مشهور، واشتهاره به معروف، وكذا سماع الثوري من أبي إسحاق واشتهاره به أيضًا مشهور معروف.

وفيه انقطاع في موضعين:

- وذلك أنَّ عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن سفيان^(٢).

- وسفيان أيضًا لم يسمعه من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق^(٣).

وكذلك كل راوٍ مشهور بالرواية عن إمام من الأئمة معروف به، إذا ورد عنه مثل هذا مفسرًا؛ سبيله سبيل هذا الخبر في تسميته مُنقطَعًا، وهذا من أدق أنواع هذا العلم؛ إذ لا يعرفه إلاَّ المميز الماهر الجامع لطرق الحديث، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٢٨-٢٩) عن أبي النضر محمد بن يوسف الفقيه .. به.

(٢) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٦٤)، والخطيب

في «تاريخ بغداد» (٤/٧٠)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٥٤١-٥٤٢).

(٣) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٢٩)، والخطيب في «تاريخه» (١١/٤٨).

باب: ذكر أحوال المدلسين من أصحاب
الحديث وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم

ثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسن قال: ثنا ابن الأعرابي قال: ثنا عبد الرحمن ابن مرزوق اليدوري قال: ثنا أبو نعيم قال: سمعت شعبة يقول: «لأن أزي أحب إلي من أن أدلس»^(١).

أخبرنا سلمون بن داود المقرئ قال: ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ثنا روح بن عبد المؤمن قال: سمعت يزيد ابن زريع يقول: «لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أدلس»^(٢).

ثنا أبو عفان قال: ثنا قاسم بن أصبغ قال: ثنا أحمد بن أبي خيثمة قال: ثنا أحمد ابن محمد الصفار قال: سمعت يزيد بن زريع -وسئل عن التدليس- فقال: «التدليس كذبة».

* قال أبو عمرو:

والتدليس في الحديث يرد على ستة أضرب^(٣):

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣٩٣-٣٩٤).

(٢) وهو في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٦١) لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

(٣) نقلها المؤلف من كلام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٣).

فالضرب الأول: أن يدلّس الراوي عن الثقات الذين هم في الثقة مثل لمحدث أو فوقه أو دونه، غير أنهم لم يخرجوا من جملة مَنْ يُقبل خبره ويحتج بنقله، فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة .. وغيرهما.

- والضرب الثاني: قوم يُدلّسون الحديث عَمَّن سمعوا منه وشاهدوه، فيقولون: قال فلان كذا. ولم يسمعوا منه، فإذا وقع إليهم ممیزاً ما سمعوا مما لم يسمعوا، أو سئلوا، أو وُقِفوا على سماعهم، ورُوجعوا في ذلك؛ ذكروا فيه سماعاتهم، وكشفوا عن ذلك. أخبرني أبو محمد عبد الملك بن الحسن في الإجازة قال: ثنا محمد بن عبد الله الناقد قال: أخبرني محمد بن أحمد الذهلي قال: ثنا إبراهيم بن محمد السكري قال: ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة: الزهري، فقليل له: سمعته من الزهري؟ قال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري^(١). حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسن قال: ثنا أحمد بن محمد الأعرابي قال: ثنا أبو رفاعة عبد الله بن محمد قال: ثنا إبراهيم بن بشار قال: ثنا سفيان، عن عمرو ابن دينار، عن الحسن بن محمد قال: كان النبي ﷺ .. وذكر حديثاً.

فقال له رجل: يا أبا محمد، سماعاً من عمرو؟

قال: لا تفسدوه.

قال: سماعاً من عمرو؟

قال: ابن جريج، عن عمرو.

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٥) عن الذهلي .. به، والخطيب في «الكفاية»

(ص ٣٩٧) عن أبي الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي قال: ثنا إبراهيم بن محمد .. به.

قال: يا أبا محمد، سماعاً من ابن جريج؟

قال: أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج.

قال: يا أبا محمد سماعاً، من أبي عاصم؟

قال: قد أفسدته، حدثني علي بن المديني، عن أبي عاصم، عن ابن جريج^(١).

أخبرني سلمة بن سعيد الإمام فيما أذن لي في روايته قال: ثنا مندد بن عطف
قال: ثنا أبو عبد الله محمد بن قاسم قال: ثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن خيرون
القروي قال: ثنا أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال: سمعت أبا عبد الله بن حنبل
يقول: قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة، وكان يحدث عن الزهري في الموسم لاجتماع
الناس، فلما أن قعدنا إليه قال: ثنا الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، فلما أن
انقضى الحديث استأنف، فقال: الزهري، عن سالم، عن أبيه.

فقام يحيى بن معين فقال: سألتك بالله أبا محمد، من دون الزهري؟

فقال: أوليس في الزهري من مقنع؟

قال: بلى.

ثم قال: اقعد. فقعد، فقال: اكتبوا: معمر عن الزهري.

فوثب يحيى بن معين فقال: سألتك بالله يا أبا محمد، من دون معمر؟

قال: أوليس في معمر من مقنع؟ قال: اقعد. قال: اكتبوا: ابن المترك^(٢)، عن

معمر، عن الزهري.

(١) أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (١/٣٣٩) من طريق أبي رفاعة .. به.

(٢) هكذا كتب في الأصل.

فقام ابن معين فقال: سألتك بالله أبا محمد، من دون ابن المترك؟

فقال: بعض أصحابنا؛ اكتبوا لا بارك الله لكم^(١).

قال ابن حنبل: فعلمت أنه أفهمنا^(٢).

* قال أبو عمرو:

وقد ثبت مثل هذا عن محمد بن إسحاق بن يزيد بن أبي زياد، وأبي إسحاق،

ومغيرة، وهشيم بن بشير.

ولقد روي أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على ألا يأخذوا منه

التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: ثنا حصين ومغيرة، عن

إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: دلست لكم اليوم.

فقالوا: لا.

فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً واحداً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين

ومغيرة غير مسموع لي^(٣).

أخبرنا ابن داود: ثنا أبو علي بن الصواف: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال^(٤):

سمعت القواريري يقول: كتب وكيع إلى هشيم: إنك تفسد أحاديثك بهذه التي

تدلسها، قال: فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذك يفعلانه سفيان،

والأعمش.

(١) انظر «التمهيد» (٣١ / ١) لابن عبد البر.

(٢) يعني: يحيى بن معين - رحمه الله -.

(٣) ذكر القصة الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١٠٥).

(٤) في «العلل ومعرفة الرجال» (٢ / ٢٦١).

- والضرب الثالث: قوم يُدلسون عن أقوام مجهولين لا يُدرى من هم، ولا من أين هم، منهم سفيان الثوري يروي عن: أبي همام السكوني، وأبي مسكين، وأبي خالد الطائي .. وغيرهم من المجهولين، ممن لم يُوفق حذاق المحدثين على أسمائهم غير أبي همام، فيقال: اسمه الوليد بن قيس، والله أعلم.

ومنهم أيضًا شعبة بن الحجاج يحدث أيضًا عن جماعة من المجهولين.

وكذلك بقية بن الوليد يُحدث عن جماعة لا يوقف على أسمائهم ولا عدالتهم، حتى قال أحمد بن حنبل - رحمه الله -: «إذا حدث بقية عن المشهورين؛ فروايته مقبولة، وإذا حدث عن المجهولين؛ فغير مقبولة»^(١).

- والضرب الرابع: قوم يُدلسون أحاديث رَوَوْها عن المجروحين، فغيروا أسماءهم وكُناهاهم؛ لئلا يُعرفوا.

قال علي بن المديني: «كل ما في كتاب ابن جريج: أُخبرت عن داود بن الحصين، وأُخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو عن إبراهيم بن أبي يحيى»^(٢).

حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الزاهد قال: قاسم بن أصبغ قال: أحمد بن زهير قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: حَدَّثْتُ: «من مات مريضًا؛ مات شهيدًا»^(٣).

رواه حجاج، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، وإنما كان يكنى ابن جريج فيقول: ابن عطاء، وإنما هو إبراهيم بن أبي يحيى.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/ ١٩٦-١٩٧) للحافظ المزي.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص ١٠٧).

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (١٠٧، ١٧٨).

حدثنا خالد بن حمدان المالكي: ثنا عثمان بن محمد: ثنا أحمد بن شيبان: ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مات مريضاً؛ مات شهيداً، ووقِيَ فتنة القبر، وغُدي وريحَ عليه برزقه من الجنة»^(٢).

أخبرنا عبد الوهاب بن منير قال: ثنا أحمد بن محمد: ثنا عباس الدوري: حدثنا يحيى بن معين قال: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب، كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء، يكنى عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، كان رافضياً قدرياً نيس بثقة^(٣).

أخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل: ثنا عمر بن محمد بن سليمان لعطار: ثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم القرشي: ثنا أبو زرعة الرازي: حدثنا ابن نمير: ثنا أبو خالد الأحمر قال: سمعت الكلبي يقول: قال لي عطية: قد كنتك بأبي سعيد، فإذا قلت: حدثنا أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ^(٤).

✽ قال أبو عمرو:

وقد كان الثوري يحدث عن إبراهيم بن هراسة فيقول: ثنا إسحاق.

^(١) كتبت في الأصل: «فتاني»، وعند الحاكم: «فتان».

^(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦١٥)، والحاكم في «معركة علوم الحديث» (١٧٨) من طريق ابن جريج .. به، وانظر: «الضعيفة» (٤٦٦١) للشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله -.

^(٣) انظر: «تاريخ ابن معين» (١٣/٢) رواية الدوري، و«المجروحين» (١٠٧/١) لابن حبان، و«معركة علوم الحديث» (١٠٧) للحاكم.

: انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٠٧/٢) للخطيب البغدادي.

قال سليمان الشاذكوني: «من أراد التدين بالحديث؛ فلا يأخذ عن الأعمش، ولا عن قتادة إلا ما قالوا: سمعناه»^(١).

- والضرب الخامس: قومٌ يُدَلِّسون عن قومٍ سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنه فيدلسونه.

قال علي بن المديني: ربما كان سفيان بن عيينة إذا أراد أنه يدلس يقول: عشرة عن زبيد: منهم مالك بن مغول، عن مرة، عن عبد الله: «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ». قال علي: وكان زهير وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدثنا، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة.

قال سليمان الشاذكوني: «ما سمعت بتدليسٍ قط أعجب من هذا ولا أخفى». قال أبو عبيدة: «لم يحدثني فلان، عن عبد الرحمن، عن فلان، عن فلان، ولم يقل: حدثني، فجاز الحديث وسار»^(٢).

- الضرب السادس: قومٌ يروون عن شيوخٍ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: فلان. فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم سماع عالٍ ولا نازل. أخبرني عبد الملك بن الحسن في الإجازة: ثنا محمد بن عبد الله: ثنا عبد الرحمن ابن حمدان الجلاب بهمذان: ثنا إبراهيم بن نصر: ثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له: أشرس قال: قدم علينا محمد بن إسحاق، وكان

(١) ذكره الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص ١٠٧).

(٢) انظر: «معرفه علوم الحديث» (ص ١٠٩).

يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: ثنا زهري، وأنا الزهري.

قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟

قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له ثم^(١).

* قال أبو عمرو^(٢):

ولنذكر من هذا الضرب جملاً يعمل عليها إذا ورد فيها شيء.

فمن ذلك أن الحسن^(٣) لم يسمع من: أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس قط.

وكذلك الأعمش لم يسمع من: أنس بن مالك، إنما رآه بمكة^(٤)، وقد قال أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي: إنه سمع حديثاً واحداً. والثابت: أنه لم يسمع منه شيئاً.

وكذلك الشعبي^(٥) لم يسمع من: عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود، ولا من أسامة بن زيد، ولا من علي بن أبي طالب، إنما رآه رؤية^(٦)، ولا من معاذ بن جبل،

(١) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (١١٠).

(٢) جميع ما يأتي نقله المؤلف من كلام الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١١١).

(٣) وهو الحسن بن أبي الحسن البصري، وانظر «جامع التحصيل» (ص ١٩٥-١٩٨) للعلائي،

و«تحفة التحصيل» (ص ٨٢) لأبي زرعة العراقي.

(٤) انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٢٨)، و«تحفة التحصيل» (١٦٨).

(٥) وهو عامر بن شراحيل الشعبي.

(٦) لكن روايته عن علي عليه السلام في صحيح البخاري (٦٨١٢)، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان

اللقاء. قاله العلائي في «جامع التحصيل» (٢٤٨).

ولا من زيد بن ثابت ^(١).

وكذا قتادة لم يسمع من: صحابي غير أنس بن مالك وحده ^(٢).

وكذلك عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموع منهم ^(٣).

وعامة حديث مكحول أيضا عن الصحابة كذلك ^(٤)، وهذا كله يخفى إلا على

الحافظ للحديث، الجامع للطرق.

* قال أبو عمرو:

فأما أهل الحجاز، وأهل الحرمين، ومصر، والعوالي؛ فليس التدليس من مذهبهم،

وكذلك أهل خراسان، والجليل، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر.

(١) انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٤٨)، و«تحفة التحصيل» (ص ٢١٨).

(٢) قتادة: هو ابن دعامة السدوسي، انظر: «جامع التحصيل» (ص ٣١٢)، و«تحفة التحصيل» (ص ٤١٧).

(٣) قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٩٧-٢٩٨) بعد أن عزا هذا الكلام للحاكم:

«وهذا مجازفة منه واهية جداً، فقد صَحَّ عنه في أحاديث كثيرة التصريح بالسماع من ابن عمر، ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في الصحيحين عنه قال: «سألنا ابن عمر: يقع الرجل على امرأته قبل أن يطوف بالبيت...» وذكر الحديث، وفيه قال: «وسألت جابر بن عبد الله؟ فقال: لا يقرب امرأته حتى يطوف بالصفاء والمروة».

وروى الرامهرمزي في كتابه «الفاصل» عن ابن عيينة في حكاية: أن عمرو بن دينار قال له: حدثني ابن عباس، وحدثني جابر.. وذكر أحاديث، وفي صحيح ابن حبان عنه بسند جيد قال: سمعت ابن عمر، وذلك كثير جداً، وإنما نبهت عليه؛ لئلا يُغتر بكلام الحاكم، وبالله التوفيق».

قلت: وكلام الحاكم لا يفهم منه نفي سماعه من الصحابة، وإنما معناه: أن غالب حديثه عن الصحابة لم يسمعه منهم مباشرة، وانظر: «تحفة التحصيل» (ص ٣٧٨).

(٤) انظر: «جامع التحصيل» (ص ٣٥٢)، و«تحفة التحصيل» (ص ٥١٥).

وكذلك أهل المغرب: طرابلس، والقيروان، والأندلس، وسائر أعمال هذه البلدان، لا نعلم أن أحداً من أئمتهم دلس^(١).

وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، فأما أهل بغداد فليس أحد من مُتَقَدِّمي مشيختهم ولا من متأخريهم دلس، ولا ذكر ذلك عنه إلا ما قيل عن أبي بكر بن محمد بن سليمان الباغددي الواسطي: أنه كان يدلس.

✽ قال أبو عمرو:

قد ذكرنا جميع ما اشترطناه مما سُئِلنا عنه ومما لم نُسأل مما يتصل بذلك، ويرابط به على مذاهب أئمة أصحاب الحديث، الذين هم مصابيح الهدى، وزين الورى، وشرحنا ذلك طاقتنا، ودللنا على حقيقته كائناً، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سابقاً، آمين رب العالمين.

وصلّى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين^(٢).



(١) هذا مما زاده المؤلف من عنده على كلام الحاكم.

(٢) كتب بعده في الأصل: «نقلت كل هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أبي سعيد أحمد بن علي بن إبراهيم الربيعي المالكي، وقوبلت عليها، وكان قد نقلها من خط المحدث أبي اليمن رجاء بن طاهر الخزرجي وعليها بخطه: قرأ عليّ جميع هذا الكتاب بأكمله... الشيخ الفقيه الصالح العالم أبو سعيد أحمد بن علي بن إبراهيم الربيعي المالكي...»

فصَحَّ لهم ذلك في يوم الجمعة الثاني عشر من جمادى الأولى سنة خمس عشرة وستمائة بمصر... وكتب فقير رحمة ربه: رجاء بن طاهر.... بن عبد الله الأنصاري الخزرجي ومن خطّه نقلت وكتب عبد الله بن عبد النور بن منير الحلبي.

الفهارس العامة

١ - فهرس الأحاديث والآثار .

٢ - فهرس الفوائد .

٣ - فهرس المواضيع .

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	لحديث والآثر
٣٥	اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كَفَيْتُمْ
٢٩	إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ
٤٨	إِذَا حَدَّثَ بَقِيَّةَ عَنِ الْمَشْهُورِينَ فِرْوَايْتِهْ مَقْبُولَةٌ
٣٨-٣٧	إِذَا صَمِتَ فَلْيَصْمِمْ سَمْعَكَ
٤٣	إِنْ وَلِيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِي أَمِينٌ
٢٠	إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ
٣٦	أَنَّ رَجُلًا أَتَى امْرَأَةً فِي دَبْرِهَا
٤٢	أَنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعَتْ
٣١	إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيَحِ جَنَّهُمْ
٢٩	إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنٌ لِلشَّيْطَانِ
٢٦	أَنَّ عَتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى
٢٥	أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الصَّلَاةَ

الصفحة	الحديث والأثر
٣٩	إنَّ مما أدرك الناس من كلام النبوة
٣٩	إنَّ مما أدركنا من كلام النبوة
٥٠	إنَّ الله قسم بينكم أخلاقكم
٢١	إنَّما الأعمال بالنيَّات
٤٤	التدليس كذبة
٢٣	خمسٌ من الفطرة تقلِّم الأظفار
٢٨	خير بني آدم خمسة: نوح
٣١	دخل على رسول الله ﷺ فرآه مضطجعاً
٣٦	الرفث الجماع والفسوق المعاصي
٤٦	قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة
٣٩	فيما حفظ من كلام النبوة
٣٥	كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه
٢٤	كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف
٢٢	كنَّا نصلي العصر فيذهب الذهاب
٢٢	كنَّا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه متوافرون
٤٤	لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أدلس

الصفحة

الحديث والأثر

٤٤	لأن أزني أحب إلي من أن أدلس
٤٠	ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع ربك
٢٥	من أتى يوم الجمعة فليغتسل
٥٠	من أراد التدين بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش
٣٢	من أقال نادماً أقاله الله
٤٨	من مات مريضاً مات شهيداً
٤١	اللهم إني أسألك الثبات في الأمور
٢٨-٢٧	نساء كاسيات عاريات
٦-٥	نضر الله امرأ سمع مقالتي



فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٨	- ابن رشيد الفهري ينقل من كتاب الداني.
٨	- أصل النسخة الخطية من المكتبة الأزهرية.
١١	- الإمامان ابن أبي زمنين والقاسي من شيوخ أبي عمرو الداني.
٢٤	- أمثلة للإسناد المتصل.
٢٤	- قول المحدث: عن، هو من قبيل المتصل.
٢٤	- المدنيون ليس من مذهبهم التدليس.
٢٦	- قول المحدث: بلغني، أو سمعت أن فلاناً، لا يدل على الاتصال.
٢٨	- كلام الصحابي الذي لا يقال بالرأي والاستنباط، يدخل في جملة المسند.
٣٠	- المرسل هو قول التابعي: قال رسول الله ﷺ.
٣٢	- مثال على المرسل الذي ظاهره الاتصال.
٣٣	- أسماء من تروى عنهم المراسيل بكثرة.
٣٣	- أصح المراسيل مراسيل ابن المسيب.

الصفحة

الفائدة

- ٤٤ - الكلام على أنواع التدليس.
- ٤٦-٤٧ - ثناء الإمام أحمد على ابن معين.
- ٤٨ - شعبة يحدث عن أقوام مجهولين.
- ٥٢-٥٣ - أهل المغرب والأندلس لا يدلسون.
- ٥٣ - أكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة.



فهرس المواضع

الموضوع	الصفحة
- المقدمة.	٥
- تنبيه في الكلام حول عنوان الكتاب.	٧
- نسبة الكتاب لأبي عمرو الداني.	٧
- وصف النسخة الخطية.	٨
- ترجمة المؤلف.	١٠
- بداية النص المحقق.	١٧
- باب ذكر المسانيد من الآثار وتقسيمها.	١٩
- فصل في قول الصحابي: كنا نفعل كذا، وشبهه.	٢١
- فصل في حدثنا وأخبرنا وأنبأنا.	٢٣
- فصل في الأحاديث المعنعة.	٢٤
- فصل في قول: قال كذا أو فعل كذا.	٢٥
- فصل في ذكر التابعي ما كان على عهد رسول الله ﷺ.	٢٦
- فصل فيما يحكيه الصحابي ولا يضيفه إلى النبي ﷺ.	٢٧

الموضوع	الصفحة
- فصل فيمن يحدث عمن لا يعرف أنه أدركه.	٢٨
- باب بيان ذكر المرسل من الآثار وتفصيله.	٣٠
- فصل في ضرب من المرسل.	٣٢
- فصل فيمن تروى عنه المراسيل.	٣٣
- باب ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه.	٣٤
- فصل في الخفي من الموقوفات.	٣٥
- فصل في تفسير الصحابة.	٣٦
- فصل في الموقوفات التي هي في الأصل مسندة.	٣٨
- باب ذكر بيان المقطوع من الآثار وتمثيله.	٤٠
- فصل في الحديث الذي في إسناده مبهم.	٤١
- فصل في نوع من المنقطع.	٤٢
- باب ذكر أحوال المدلسين وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم.	٤٤
فهرس الأحاديث والآثار	٥٧
فهرس الفوائد	٦٠
فهرس المواضيع	٦٢

مختصر

كتاب البسمة

للحافظ شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي

المعروف بـ: أبي شامة المقدسي

المتوفى سنة ٦٦٥ هـ

اختصره

الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى سنة ٧٤٨ هـ

وبذيله

مجلس الجهر للجوهري برواية الحافظ الذهبي

تحقيق

علي بن أحمد الكندي المرر



مؤسسة الكويت للتشجيع على النشر والنشر

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي